التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

تنفيذ
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

بالتعاون مع
جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دليل التمويل والاستثمار الأخضر في الأردن

دعم الشركات الأردنية في الوصول إلى فرص تمويل المشاريع الخضراء

المحتويات

قائمة الاختصارات 4
الملخص التنفيذي 6
غرض ومنهجية التمويل الأخضر 7
المواءمة مع الأطر الوطنية 8
التمويل الأخضر مقابل التمويل التقليدي 9
محركات التمويل والاستثمار الأخضر 11
عوائق التمويل والاستثمار الأخضر 13
الفرص القطاعية 15
أدوات التمويل 23
الخاتمة: تحويل الفرص الخضراء إلى إجراءات عملية 31
الملحقات 32

نشر من قبل:
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) GmbH

المكاتب المسجلة
بون وإشبورن، ألمانيا

مشروع العمل الأخضر في المنشآت (GAIN)
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) – الأردن
شارع محمد باسم الخمّاش 13، الصويفية
عمّان 11190، الأردن
هاتف: 5868090 6 962+
فاكس: 5819863 6 962+
البريد الإلكتروني: giz-jordanien@giz.de
الموقع الإلكتروني: www.giz.de/en/worldwide/144078.html

التصميم:
باسل طهبوب

حقوق الصور:
كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance & Management gGmbH)

إعداد النص:
كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة (Frankfurt School of Finance & Management gGmbH)

المراجعة الفنية:
صالح أبو حجلة، بيدر الشلبي، ماريا‌كه لودتكه (GIZ)

بتكليف من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)
دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الأردن
يعمل المشروع على تطوير الأدوات والسياسات الداعمة للاقتصاد الأخضر، وتقديم الدعم للمؤسسات الوسيطة، بهدف ترسيخ الممارسات التي تعزز قيام اقتصاد أخضر شامل ومستدام في الأردن.

Frankfurt School of Finance & Management
German Excellence. Global Relevance.

1. قائمة الاختصارات

الاختصار	الوصف
AAWDCP	مشروع تحلية المياه ونقلها بين العقبة وعمّان
ACI	غرفة صناعة عمّان
BMZ	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
CBAM	آلية تعديل الكربون على الحدود
CBJ	البنك المركزي الأردني
CC	تغيّر المناخ
COVID-19	مرض فيروس كورونا 2019
CVDB	بنك تنمية المدن والقرى
EBRD	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
EE	كفاءة الطاقة
EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
EMV	رؤية التحديث الاقتصادي
ESG	الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
EU	الاتحاد الأوروبي
GAIN	مشروع العمل الأخضر في المنشآت
GAM	أمانة عمّان الكبرى
GCF	الصندوق الأخضر للمناخ
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEFF	مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر
GG-NAP	الخطة الوطنية للنمو الأخضر
GHG	غازات الدفيئة
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
JEDCO	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
JEF	صندوق حماية البيئة الأردني
JNGT	التصنيف الوطني الأخضر الأردني

JOD	الدينار الأردني
JREEEF	صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة
MSBs	المنشآت متناهية الصغر والصغيرة
MEMR	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
MENAFN	شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المالية
MFI	مؤسسات التمويل الأصغر
MoEnv	وزارة البيئة
MoF	وزارة المالية
MoITS	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MPP	الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص
MSW	النفايات الصلبة البلدية
MSME	المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
MWI	وزارة المياه والري
NAFES	الصندوق الوطني لدعم المشاريع
NDC	المساهمات المحددة وطنياً
NRW	المياه غير المدرة للإيرادات
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
RE	الطاقة المتجددة
RECP	كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف
SME	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
USD	الدولار الأمريكي

2. الملخص التنفيذي

يتخذ الأردن خطوات مهمة نحو بناء اقتصاد مستدام وقادر على الصمود، من خلال مواءمة أولوياته الوطنية مع التزاماته الدولية في مجال المناخ، بما في ذلك الالتزامات المنبثقة عن اتفاقية باريس للمناخ[1]. وفي هذا السياق، يُعد توسيع نطاق وصول القطاع الخاص إلى التمويل الأخضر (الذي يُعرّف بأنه تمويل الأنشطة التي تسهم في تحقيق الأهداف البيئية وفقًا لمعايير التصنيف الوطنية[2]) ركيزةً أساسية لتعزيز المرونة الاقتصادية، ودعم خلق فرص العمل، وتمكين النمو المستدام.

أُعدّ دليل التمويل الأخضر هذا ضمن مشروع العمل الأخضر في المنشآت (GAIN) الذي تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالتعاون مع كلية فرانكفورت للتمويل والإدارة، ليكون أداة عملية موجّهة للشركات العاملة في الأردن، تساعدها على تحديد فرص تمويل المشاريع الخضراء والوصول إليها.

يستعرض الدليل المبررات الاقتصادية للتمويل الأخضر، موضحًا كيف أصبح تحسين الأداء البيئي يرتبط بشكل متزايد بالقدرة التنافسية، وخفض التكاليف، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. كما يسلط الضوء على أبرز التطورات التنظيمية والسياساتية ذات الصلة، بما في ذلك التصنيف الوطني الأخضر الأردني[3](JNGT) ، واستراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني للأعوام 2023–2028، اللذان يوفران إطارًا موحدًا لتصنيف الأنشطة المستدامة بيئيًا وتمويلها. ويتماشى هذا التوجه مع رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن، التي تعتبر الأردن الأخضر والموارد المستدامة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

كما يقدم الدليل عرضًا تفصيليًا لأهم أدوات التمويل المتاحة والمرتبطة باحتياجات الشركات. إذ توفر مؤسسات وطنية مثل البنك المركزي الأردني، وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (JREEEF)، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، وصندوق تطوير الصناعة، قروضًا ميسرة ومنحًا وآليات دعم تمويلية متنوعة تسهم في تسهيل تنفيذ المشاريع الخضراء في القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، يعمل القطاع المصرفي الأردني على توسيع محفظة منتجاته التمويلية الخضراء بما يتوافق مع إطار التمويل الأخضر الصادر عن البنك المركزي الأردني، بما في ذلك أدوات التمويل التقليدية والإسلامية المتوافقة مع المعايير البيئية والاستدامة.

ويركز الدليل على أدوات التمويل التي تدعم استثمارات القطاع الخاص في كفاءة استخدام الموارد، ولا سيما في مجالات الطاقة والمياه وإدارة النفايات، إلى جانب تسليط الضوء على المجالات الناشئة مثل حلول الاقتصاد الدائري، والمباني الخضراء، ووسائل النقل المستدامة. واستنادًا إلى مقابلات حديثة ومشاورات أُجريت مع ممثلين عن البنوك والشركات، يعكس الدليل واقع الممارسات الحالية في السوق الأردني، كما يبرز التحديات التي لا تزال قائمة أمام توسيع نطاق التمويل الأخضر وتعزيز انتشاره في المملكة.

وفي نهاية المطاف، يهدف هذا الدليل إلى ردم الفجوات المعلوماتية وتمكين الصناعات والشركات الأردنية من الوصول إلى فرص التمويل الأخضر والاستفادة منها بفعالية، بما يدعم جهود المملكة في التحول نحو اقتصاد أخضر أكثر شمولاً واستدامةً وقدرةً على مواجهة التحديات المستقبلية

[1] اتفاقية باريس هي اتفاقية دولية معنية بالمناخ أُبرمت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، والأردن طرفٌ فيها. وتُلزم الاتفاقية الدول بخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز القدرة على التكيّف مع آثار تغيّر المناخ، بما ينعكس على السياسات الوطنية والأطر التنظيمية وقرارات الاستثمار والتمويل في القطاع الخاص.

[2] التمويل الأخضر هو مجموعة من الأدوات والخدمات والآليات المالية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القروض، وحقوق الملكية، والضمانات، ومنتجات التأمين، والسندات، والصكوك، والتمويل الممزوج، والتي تُستخدم لدعم الأنشطة الاقتصادية المصنّفة على أنها متوافقة مع التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT). وعليه، يشمل التمويل الأخضر نطاقًا واسعًا من المنتجات والخدمات المالية، ولا يقتصر على أنشطة الإقراض فقط، وذلك وفقًا لما هو موضح في التصنيف الوطني الأخضر الأردني.

[3] التصنيف الأخضر هو نظام تصنيف يحدد الأنشطة الاقتصادية التي يمكن اعتبارها مستدامة بيئيًا، ويوفر مرجعًا موحدًا للمؤسسات المالية والشركات والجهات التنظيمية عند تقييم الأنشطة الاقتصادية وتمويلها.

3. غرض ومنهجية التمويل الأخضر

يهدف التمويل الأخضر إلى دعم النتائج البيئية الإيجابية إلى جانب تحقيق الاستدامة المالية طويلة الأجل وتعزيز المرونة الاقتصادية، وذلك من خلال توجيه التمويل نحو الأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف بيئية مثل التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها، وتحسين كفاءة الطاقة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وفي السياق الأردني، يؤدي التمويل الأخضر دورًا محوريًا في تمكين الشركات من تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية، مع تحسين تنافسيتها على المدى الطويل.

وعلى خلاف التمويل التقليدي، الذي يركز بصورة رئيسية على تحقيق العوائد المالية، يدمج التمويل الأخضر الاعتبارات البيئية ضمن قرارات التمويل بهدف دعم نماذج الأعمال المستدامة. ورغم أن المشاريع الخضراء لا تؤدي دائمًا إلى خفض فوري في التكاليف، فإنها يمكن أن تسهم مع مرور الوقت في تقليل النفقات التشغيلية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، والحد من التعرض للمخاطر التنظيمية والمناخية، وتحقيق أداء مالي أكثر استقرارًا.

يعتمد هذا الدليل نهجًا يربط التمويل الأخضر بأطر التصنيف الوطنية، وعلى وجه الخصوص التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT)، الذي يوفر أساسًا منهجيًا لتحديد الأنشطة المستدامة بيئيًا وأنشطة التحول نحو الاستدامة. ويمكن للتمويل الأخضر أن يدعم المنشآت من خلال اقتناء الأصول الخضراء المادية، أو اعتماد التقنيات الأنظف والأكثر كفاءة، أو تمويل الأنشطة التي تستوفي معايير الأهلية البيئية المحددة.

ولضمان الاتساق والمصداقية، يركز الدليل على أساليب التمويل المتوافقة مع الأطر المعترف بها لدى المؤسسات المالية، بما في ذلك التصنيفات الخضراء ومعايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، بالإضافة إلى معايير الأهلية البيئية الخاصة بالمؤسسات الممولة. ويساعد هذا النهج على ضمان مساهمة الأنشطة الممولة بصورة فعّالة في تحقيق الأهداف البيئية للأردن، مع دعم الاستدامة المالية طويلة الأجل للمنشآت.

ملاحظات متعلقة بالمصطلحات

في هذا الدليل، يُشير التمويل الأخضر إلى الأدوات والآليات المالية التي تدعم الأنشطة البيئية المستدامة بما يتماشى مع التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT). ويُستخدم مصطلح التمويل المناخي بشكل أضيق لوصف التمويل المرتبط بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه، بينما يُعد التمويل المستدام مفهوماً أوسع يدمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في عملية اتخاذ القرار المالي. وما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن الإشارات الواردة في هذا الدليل تركز على التمويل الأخضر.

4. المواءمة مع الأطر الوطنية

يُعد التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT)، الذي نُشر في كانون الثاني/يناير 2026، النظام المرجعي الرئيسي لتصنيف الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئيًا في المملكة. وقد تم تطويره من قبل البنك المركزي الأردني ووزارة البيئة، ليشكل لغة فنية موحدة لجميع الفاعلين الاقتصاديين، بدءًا من المنشآت الصغيرة ووصولًا إلى المجمعات الصناعية الكبرى. وتساعد هذه اللغة الفنية الموحدة على مواءمة استثمارات القطاع الخاص مع الأهداف الاستراتيجية لكل من استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني (2023–2028) ورؤية التحديث الاقتصادي. وعلى الرغم من أن التصنيف الوطني الأخضر الأردني يستند إلى معايير وتصنيفات دولية معترف بها، فإنه صُمم خصيصًا ليتلاءم مع التحديات المرتبطة بمحدودية الموارد والأولويات الاقتصادية للمملكة.[4]

ويستند هذا الإطار إلى منهجية «إشارة المرور» التي تميز بين الأنشطة الخضراء، والانتقالية (البرتقالية)، والحمراء، والأنشطة الأخرى غير المشمولة ضمن نطاق التصنيف. وبالنسبة للقطاعات الصناعية وقطاع الأعمال بشكل عام، تخضع الأنشطة الانتقالية لما يُعرف بمنطق «الغروب التدريجي» (Sunset Logic)، حيث تكون أهلية النشاط محددة بفترة زمنية معينة ومشروطة بتحقيق مستويات أداء متزايدة الصرامة، بما يضمن مواءمة الأنشطة مع الأهداف المناخية الوطنية على المدى الطويل.

ويتميز التصنيف الوطني الأخضر الأردني بشموليته واتساع نطاقه، إذ يحدد معايير فنية تفصيلية لـ 51 نشاطًا اقتصاديًا موزعة على 9 قطاعات رئيسية، تشمل الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، والتعدين الاستراتيجي، وقطاع الإنشاءات، ووسائل النقل منخفضة الكربون.

ومن الجوانب الجوهرية في هذا الإطار أنه لا يقتصر على المعايير التقنية الخاصة بالتقنيات أو الأصول المستخدمة، بل يتجاوز ذلك ليشمل الضمانات الاجتماعية الدنيا (MSS) كشرط أساسي للحصول على التصنيف الأخضر. وتُطبَّق هذه الضمانات على مستوى المنشأة، وتشمل الالتزام بأحكام قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، والأنظمة والتعليمات المعمول بها في مجال السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى التوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة.

ويتم تطبيق هذه المتطلبات بصورة تتناسب مع حجم المنشأة ومستوى المخاطر المرتبطة بها؛ إذ يُتوقع من الشركات الكبرى إثبات ممارسات أكثر شمولًا، مثل إشراك أصحاب المصلحة ووجود سياسات موثقة لحقوق الإنسان، في حين يُتوقع من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي إثبات الامتثال للتشريعات العمالية ومتطلبات السلامة والصحة المهنية ذات الصلة، وعدم وجود مخالفات جسيمة. وفي التطبيق العملي، يمكن للمؤسسات المالية الاعتماد على إجراءات العناية الواجبة بالعملاء المتوافقة مع متطلبات البنك المركزي الأردني للتحقق من الالتزام بهذه الضمانات، دون الحاجة إلى إجراء تقييم مستقل ومنفصل.

ويتم تحديد الأهلية الفنية من خلال مسارين مختلفين للتقييم صُمما لاستيعاب اختلاف أحجام وطبيعة العمليات الاقتصادية. يعتمد المسار الأول على المعايير الفنية القياسية، حيث يُشترط أن تستوفي المعدات أعلى فئتين معترف بهما من حيث كفاءة الأداء. أما المسار الثاني، وهو المسار البديل القائم على الأداء، فيتيح للمنشآت إثبات تحقيق تحسينات جوهرية في كفاءة استخدام الموارد مقارنةً بخط الأساس المعتمد في السوق الأردني للعمليات أو الأنشطة المتخصصة.

ويتجلى أثر هذه المعايير بصورة خاصة في قطاعي المياه والزراعة، حيث يتميز التصنيف الوطني الأخضر الأردني عن العديد من التصنيفات الدولية، بما فيها التصنيف الأوروبي، بتركيزه على الأولويات المحلية للمملكة. فبدلًا من الاكتفاء بتحسين كفاءة استخدام المياه لكل وحدة إنتاج، ينتقل التركيز إلى ضرورة إثبات خفض فعلي في إجمالي استهلاك المياه. فعلى سبيل المثال، بينما تعتمد بعض المعايير الدولية على تحقيق وفر مائي بنسبة 20% كمؤشر كافٍ لتأهيل المشروع، يمنح التصنيف الوطني الأخضر الأردني أولوية أكبر لتقليل الطلب الكلي على المياه بالتوازي مع تحسين كفاءة استخدامها.

ويضمن هذا التوجه أن يظل نمو وتوسع الشركات والمنشآت الأردنية متوافقًا مع الأولويات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما في ظل محدودية الموارد المائية التي تواجهها المملكة.

[4] التصنيف الأخضر الأردني قيد التطوير بتوجيه من البنك المركزي الأردني، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وأصحاب المصلحة، بهدف دعم نهج وطني موحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً والمتوافقة مع مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

5. التمويل الأخضر مقابل التمويل التقليدي

يرتكز التمويل التقليدي بصورة أساسية على الجدوى الاقتصادية، والملاءة الائتمانية، وإدارة المخاطر. وفي هذا الإطار، تقوم المؤسسات المالية بتقييم الشركات استنادًا إلى قدرتها على السداد واستقرار تدفقاتها النقدية. ورغم أن العوامل البيئية والاجتماعية أصبحت تحظى باهتمام متزايد في عمليات التقييم، فإنها تُؤخذ في الاعتبار في المقام الأول بوصفها مؤشرات على المخاطر التشغيلية، وليس كأهداف استثمارية رئيسية بحد ذاتها.

أما التمويل الأخضر فيستند إلى المبادئ الأساسية نفسها التي يقوم عليها التمويل التقليدي، لكنه يضيف بُعدًا آخر يتمثل في دمج الأهداف البيئية بشكل صريح ضمن عملية اتخاذ القرار الائتماني والتمويلي. ويكمن الاختلاف الرئيسي بين النوعين في كيفية تصنيف المشروع وتوثيقه وإثبات توافقه البيئي.

وفي الأردن، يتم تطبيق ذلك من خلال التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT)، الذي يفرض متطلبات ومعايير فنية إضافية لتقييم الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاعات نفسها التي يغطيها التمويل التقليدي، وذلك بهدف التحقق من مساهمة هذه الأنشطة في تحقيق الأهداف البيئية والاستدامة طويلة الأجل.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للشركات؟

لا يغيّر التمويل الأخضر الأسس الجوهرية للتمويل. فالشركات التي تتقدم للحصول على تمويل أخضر في الأردن تخضع للتقييم وفق المعايير الأساسية نفسها المعتمدة في التمويل التقليدي، بما في ذلك الجدارة الائتمانية، والقدرة على توليد التدفقات النقدية، والجدوى الاقتصادية للمشروع. كما أن التمويل الأخضر لا يُلغي متطلبات الانضباط المالي، ولا يضمن الموافقة التلقائية على التمويل أو الحصول على شروط تسعير تفضيلية.

إن ما يتغير هو كيفية تصنيف المشروع. فلكي يُنظر إلى النشاط الاقتصادي على أنه مؤهل للحصول على التمويل الأخضر، يجب أن يستوفي معايير أهلية بيئية محددة، مثل تلك الواردة في التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT).

وهذا يعني أن النشاط يجب أن يثبت مساهمة واضحة في تحقيق الأهداف البيئية[5]، وأن يستوفي، عند الاقتضاء، المعايير الخاصة بالأنشطة الانتقالية.

ويمكن للتمويل الأخضر أن يسهم في تحسين فرص الوصول إلى التمويل على المدى الطويل. فبالرغم من أن المشاريع الخضراء قد لا تحقق وفورات فورية في التكاليف دائمًا، فإنها يمكن أن تعزز الاستدامة المالية للمنشأة على المدى البعيد من خلال الحد من التعرض للمخاطر المرتبطة بالطاقة والمياه والتشريعات والتغيرات المناخية. كما أن المشاريع التي تتوافق بوضوح مع الأولويات الوطنية في مجال الاستدامة قد تكون في موقع أفضل للاستفادة من آليات التمويل المدعومة بالسياسات الحكومية، مثل البرامج التي يدعمها البنك المركزي الأردني أو برامج تقاسم المخاطر.

وتُعدّ الجاهزية المسبقة عنصرًا أساسيًا في الحصول على التمويل الأخضر. لذا ينبغي على الشركات، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أن تكون مستعدة لشرح الكيفية التي يستوفي بها مشروعها معايير الأهلية البيئية بشكل واضح، إلى جانب تقديم الوثائق المالية والفنية المطلوبة وفق الإجراءات المعتادة. كما أن التواصل المبكر مع البنوك والمؤسسات التمويلية يمكن أن يساعد في تحديد ما إذا كان المشروع مؤهلًا كـنشاط أخضر أو نشاط انتقالي، واختيار أداة التمويل الأنسب له.

[5] يرتكز التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) على ستة أهداف بيئية رئيسية تتمثل في: (1) التخفيف من آثار تغيّر المناخ، (2) التكيّف مع تغيّر المناخ، (3) الاستخدام المستدام للموارد المائية وحمايتها، (4) دعم الاقتصاد الدائري، (5) منع التلوث والحد منه، و(6) حماية التنوع الحيوي والنظم البيئية.

التمويل الأخضر والتمويل التقليدي: الفروقات الرئيسية في الممارسات المصرفية

الجانب	التمويل التقليدي	التمويل الأخضر
المحرك المالي الأساسي	يرتكز على تحقيق العوائد المالية، وتقييم الجدارة الائتمانية، وإدارة المخاطر	مدفوع بالعوائد المالية، والجدارة الائتمانية، وإدارة المخاطر، مع دمج صريح للمعايير البيئية في عملية التقييم
الهدف الأساسي	الجدوى الاقتصادية والقدرة على السداد	الجدوى الاقتصادية والقدرة على السداد، مع دعم أهداف بيئية محددة
نطاق الأنشطة	مجموعة واسعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية	مجموعة واسعة من القطاعات، مع تصنيف الأنشطة باعتبارها خضراء أو متوافقة مع مسار التحول
استخدام المعايير البيئية	يُراعى بشكل متزايد في إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي	مُدمج بشكل رسمي من خلال معايير الأهلية، وأنظمة التصنيف، ومتطلبات الإفصاح والتقارير
دور الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	مُدمج في عمليات التقييم الائتماني، ومراجعة الحوكمة، وتحليل المخاطر	تُكمّل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) التمويل الأخضر من خلال دعم إدارة المخاطر، وتعزيز الحوكمة، وتحسين ممارسات الإفصاح والشفافية، في حين تحدد التصنيفات الخضراء ومعايير الأهلية الأنشطة التي تُصنَّف على أنها مستدامة بيئياً.
الأسعار والحوافز	تسعير قائم على السوق يتأثر بمستوى المخاطر والمنافسة	تسعير قائم على السوق، مع إمكانية الاستفادة من حوافز مدفوعة بالسياسات، مثل برامج البنك المركزي الأردني، وتسهيلات إعادة التمويل، وآليات تقاسم المخاطر
التوافق مع السياسات واللوائح	يخضع للأنظمة الاحترازية العامة ومتطلبات إدارة المخاطر المناخية	متوافق مع الأطر الوطنية للتمويل الأخضر، بما في ذلك التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) واستراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني
الآثار المترتبة على الشركات	التركيز على القوة المالية والقدرة على السداد	نفس المتطلبات المالية، بالإضافة إلى تقديم ما يثبت الأهلية البيئية للمشروع

يبني التمويل الأخضر على أسس التمويل المصرفي التقليدي، مع توسيع نطاقها لتشمل الأهداف البيئية ضمن عمليات التمويل واتخاذ القرار الائتماني، وذلك من خلال الاستناد إلى التصنيفات الخضراء، ومعايير الأهلية البيئية المعتمدة، وتقييم المخاطر البيئية والمناخية، ورصد الأثر الناتج عن التمويل، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية والأطر التنظيمية الناظمة.

6. محركات التمويل والاستثمار الأخضر

في هذا الدليل، تشير الاستثمارات الخضراء إلى المشاريع والأنشطة التي تنفذها الشركات، بينما يشير التمويل الأخضر إلى الأدوات والآليات المالية التي تدعم هذه الاستثمارات.

توفير التكاليف، واستقرار التدفقات النقدية، وتعزيز القدرة التنافسية طويلة الأجل

تجعل الزيادة في تكاليف الطاقة والمياه والمدخلات الأخرى الاستثمارات الخضراء أكثر جاذبية للشركات. ويمكن للاستثمارات في كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام المياه، وتقليل النفايات، والإنتاج الأنظف أن تخفض النفقات التشغيلية، وتُسهم في استقرار التدفقات النقدية[6]، وتعزز قدرة الشركات على خدمة ديونها بمرور الوقت. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، فإن انخفاض التكاليف التشغيلية وارتفاع قابلية التنبؤ بها يعزز القدرة على السداد ويقلل من التعرض لصدمة ارتفاع الأسعار في المستقبل، مما يدعم الاستدامة المالية طويلة الأجل بدلاً من التركيز على خفض التكاليف قصيرة الأجل فقط.

وفي الوقت نفسه، يختلف الأداء المالي للاستثمارات الخضراء باختلاف التكنولوجيا والقطاع وتصميم المشروع. إذ تتضمن بعض المشاريع فترات استرداد أطول، أو احتياجات رأسمالية أولية مرتفعة، أو درجة من عدم اليقين في الأداء، ولذلك يتم تقييمها من قبل البنوك ضمن أطر الائتمان وإدارة المخاطر القياسية، وليس على أساس افتراض تحقيق منافع مالية فورية.

دعم السياسات والأطر الوطنية

يمضي الأردن في تطوير إطار منظم للتمويل الأخضر من خلال تطوير التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) والأطر ذات الصلة للإقراض الأخضر ضمن البنك المركزي الأردني. تهدف هذه الأدوات إلى توفير تعريفات أوضح للأنشطة الخضراء وأنشطة التحول المؤهلة، وتقليل الغموض أمام البنوك والشركات، ومواءمة التمويل مع الأولويات الوطنية. ومن المتوقع أن يسهم هذا الوضوح في تحسين إعداد المشاريع، وتقييم الأهلية، وتسهيل الوصول إلى منتجات التمويل الأخضر.[7]

الالتزامات المناخية والمواءمة الدولية

تتطلب التزامات الأردن ضمن مساهماته المحددة وطنياً (NDCs) زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والنقل، والمياه، وإدارة النفايات[8]. وتكون المؤسسات التي تتماشى مع الأهداف المناخية الوطنية والدولية في وضع أفضل لتعزيز تنافسيتها على المدى الطويل، وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق الدولية، والاستفادة من فرص التمويل المناخي المستقبلية، بما في ذلك آليات أسواق الكربون الناشئة المرتبطة باتفاق باريس.

الوصول إلى تمويل المناخ وآليات تقاسم المخاطر

يستفيد الأردن من تزايد مشاركة شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية، التي تعمل على توسيع دعمها للاستثمارات الخضراء من خلال التمويل الميسر، والمساعدة الفنية، والضمانات، وآليات تقاسم المخاطر[9]. وتهدف هذه الأدوات إلى تقليل أخطار الاستثمار بالنسبة للمؤسسات المالية والشركات، واستكمال التمويل التجاري، وتسهيل توسيع نطاق المشاريع الخضراء، لا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[6] بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ، تؤدي الاستثمارات الخضراء مثل كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام المياه عادةً إلى خفض النفقات التشغيلية بمرور الوقت. كما أن انخفاض التكاليف وارتفاع قابلية التنبؤ بها يسهمان في تحسين التدفقات النقدية، وهو عامل أساسي تأخذه البنوك بعين الاعتبار عند تقييم قدرة المقترض على سداد القروض.

[7] وتؤثر الأطر والسياسات مثل التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) على كيفية تصميم المؤسسات المالية لمنتجات التمويل الأخضر وتحديد معايير الأهلية.

[8] أما المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) فهي خطط عمل مناخية تقدمها الدول بموجب اتفاق باريس، وتحدد الأهداف والتدابير الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

[9] التمويل المدمج (Blended Finance) يشير إلى هياكل تمويلية يتم فيها استخدام التمويل الميسر أو الأموال العامة جنباً إلى جنب مع القروض المصرفية التجارية، بهدف تقليل المخاطر، أو تحسين شروط القروض، أو إطالة فترات السداد لمشاريع القطاع الخاص.

الطلب المتنامي في السوق والمتطلبات التنظيمية للاستدامة

تواجه الشركات الموجهة للتصدير متطلبات متزايدة تتعلق بالاستدامة والأداء المناخي وشفافية سلاسل التوريد في الأسواق الدولية[10]. وتُعزز هذه الاتجاهات تطورات مثل آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي (CBAM)، إلى جانب متطلبات الإفصاح المعززة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) والإفصاح المناخي. وعلى المستوى المحلي، من المتوقع أن تسهم مبادرات إعداد تقارير الاستدامة والمشتريات الحكومية الخضراء في زيادة الطلب تدريجياً على السلع والخدمات الأكثر استدامة، مما يخلق مزايا تنافسية للشركات التي تستثمر مبكراً في هذا المجال.

سياق السوق: الوصول إلى التمويل للمنشآت الصناعية في الأردن

يلعب الوصول إلى التمويل المصرفي دوراً محورياً في تمكين الشركات الأردنية من الاستثمار في تحسين الإنتاجية، وكفاءة استخدام الموارد، والتقنيات النظيفة. ووفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني (CBJ) وجمعية البنوك في الأردن[11] (ABJ)، فإن قطاعات الصناعة والتصنيع تمثل حصة كبيرة من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الأردن، مما يعكس أهمية هذا القطاع للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

في السنوات الأخيرة، وسّعت المؤسسات المالية الأردنية بشكل متزايد نوافذ الإقراض الأخضر ضمن محافظها للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدعم من برامج البنك المركزي الأردني، وآليات التمويل الدولية، والأولويات الوطنية. وعلى الرغم من أن التمويل الأخضر لا يزال يشكل نسبة متنامية من إجمالي الإقراض الصناعي، إلا أن حجمه شهد نمواً تدريجياً بما يتماشى مع أهداف استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني، لا سيما في مجالات كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والإنتاج الأنظف.

بالنسبة للمؤسسات، يتمثل الأثر الرئيسي في أن التمويل الأخضر أصبح جزءاً متزايد الاندماج داخل التمويل المصرفي التقليدي في الأردن، بدلاً من اعتباره منتجاً منفصلاً أو متخصصاً. وهذا يفتح فرصاً متنامية أمام الشركات للحصول على تمويل للاستثمارات التي تعزز القدرة التنافسية، والمرونة، والامتثال للمتطلبات البيئية والتنظيمية المتزايدة.

[10] تزداد متطلبات المشترين الدوليين والجهات التنظيمية من حيث طلب أدلة على استهلاك الطاقة، والانبعاثات، وممارسات الاستدامة من الموردين. ويمكن أن يساعد الاستثمار المبكر في عمليات إنتاج أكثر استدامة الشركات على الحفاظ على فرص التصدير وتجنب التكاليف التنظيمية المستقبلية المرتبطة بالامتثال.

[11] تُنشر البيانات المجمعة المتعلقة بالتعرض الائتماني القطاعي، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتجاهات التمويل الأخضر بشكل دوري من قبل جمعية البنوك في الأردن (ABJ) ، كما يتم الرجوع إليها ضمن استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني (2023–2028). وتوفر هذه المصادر نظرة رسمية على تطورات السوق، إلا أن البيانات لا تكون مفصلة على مستوى الشركات أو المشاريع الفردية.

7. عوائق التمويل والاستثمار الأخضر

على الرغم من الزخم المتزايد، لا تزال هناك عدة عوائق هيكلية وتشغيلية تحدّ من مشاركة القطاع الخاص في التمويل والاستثمار الأخضر في الأردن.

محدودية الوعي وتحديات الإدراك

لا تزال العديد من الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تفتقر إلى الوعي الكافي بكيفية مساهمة الاستثمارات الخضراء في تعزيز القدرة التنافسية، وتقليل المخاطر التشغيلية، وتحسين فرص الوصول إلى التمويل. كما لا تزال الاستدامة تُنظر إليها في كثير من الأحيان باعتبارها تكلفة إضافية وليست قراراً استراتيجياً للأعمال، مما يحد من الطلب على تدابير الكفاءة والتحسينات الخضراء.

الفجوات الفنية والبيانية ومتطلبات الأهلية

على الرغم من امتلاك العديد من البنوك في الأردن قدرات داخلية لتقييم بعض الاستثمارات الخضراء الشائعة مثل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، إلا أن التحديات تظهر غالباً على مستوى الشركات. إذ تواجه العديد من المؤسسات صعوبات في استيفاء المتطلبات الفنية ومتطلبات البيانات والتوثيق اللازمة لإثبات أهلية المشاريع، بما في ذلك قياس خط الأساس، والتحقق من الأداء، والأدلة البيئية. ويؤدي هذا التفاوت إلى تقليل عدد المشاريع الخضراء القابلة للتمويل. ومن المتوقع أن يسهم التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) في معالجة هذه الفجوات من خلال توضيح معايير الأهلية ومتطلبات التوثيق.[12]

بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر الوصول إلى التمويل الأخضر بتوفر أدوات مناسبة لتخفيف المخاطر[13]. فعلى الرغم من وجود بعض التسهيلات الميسرة وأنظمة الضمان في الأردن، إلا أن الاستثمارات الخضراء قد تُقيَّم أحياناً ضمن أطر الضمانات التقليدية ومخاطر الائتمان، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك تلعب ضمانات الائتمان، وآليات إعادة التمويل، وأدوات تقاسم المخاطر دوراً مهماً في تمكين البنوك من توسيع نطاق الإقراض الأخضر مع الحفاظ على إدارة سليمة للمخاطر.

الشمول المالي وقيود جانب الطلب

لا تقتصر تحديات الوصول إلى التمويل على تسعير القروض أو أسعار الفائدة فقط. فبالنسبة للعديد من الشركات والمصانع، تنبع القيود من محدودية الوثائق المالية، وضعف أو عدم انتظام سجلات التدفقات النقدية، وضعف القدرة على إعداد التقارير المالية. وتؤثر هذه العوائق الهيكلية على التمويل التقليدي والتمويل الأخضر على حد سواء، وقد تتفاقم بسبب المتطلبات الإضافية للبيانات والتحقق المرتبطة بالتمويل الأخضر. لذلك، يُعد تحسين الجاهزية المالية ومواءمة متطلبات التمويل الأخضر مع قدرات الشركات أمراً أساسياً لتوسيع الوصول إلى التمويل.[14]

[12] تُقيّم البنوك عادةً المشاريع الخضراء بناءً على الوثائق الفنية، وبيانات الأداء، وأدلة الأهلية. ومن المتوقع أن يسهم التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) في دعم توحيد هذه المتطلبات، مما يقلل من حالة عدم اليقين لكل من البنوك والشركات.

[13] تحدد استراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني (2023–2028) ضمانات الائتمان، وآليات إعادة التمويل، وأدوات تقاسم المخاطر باعتبارها أدوات رئيسية لدعم البنوك في توسيع الإقراض الأخضر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الحالات التي تواجه فيها المشاريع مخاطر قصوّرة أعلى أو تفتقر إلى ضمانات كافية. وتهدف هذه الأدوات إلى تقليل عوائق التمويل مع الحفاظ على إدارة سليمة لمخاطر الائتمان.

[14] كما أن تحديات الشمول المالي، مثل محدودية السجلات المحاسبية الرسمية أو ضعف البيانات المالية، تؤثر على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى جميع أنواع التمويل، بما في ذلك التمويل الأخضر.

المخاطر المتصورة وعدم اليقين في السوق

يُنظر إلى بعض مشاريع التحول والاستثمارات الخضراء على أنها ذات مخاطر أعلى بسبب محدودية التجارب السابقة، أو تطور التكنولوجيا، أو عدم اليقين المرتبط بالأداء والعوائد، خاصة في المجالات الناشئة. وعلى الرغم من تزايد نشاط المستثمرين المتخصصين وصناديق الأثر ورأس المال الخيري، إلا أن حجم هذه الأدوات لا يزال محدوداً ولا يمكنه أن يحل محل التمويل المصرفي التقليدي. لذلك، لا يزال إدراك المخاطر وعدم اليقين يؤثران على قرارات الاستثمار ويبطئان وتيرة التبني الواسع.[15]

تحديات التنسيق والتنفيذ

على الرغم من تبنّي الأردن لاستراتيجيات متقدمة في قطاعات المناخ والطاقة والمياه وإدارة النفايات، إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة وتطوير أطر أكثر فعالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما أن تحسين القدرة على التنبؤ بالسياسات، وتوضيح هياكل الحوافز، وتسريع التنفيذ من شأنه أن يسهم في تقليل التأخير، وتعزيز ثقة المستثمرين، ودعم توسيع نطاق الاستثمارات الخضراء في القطاع الخاص.

[15] ولا يعكس إدراك المخاطر بالضرورة ارتفاع المخاطر الفعلية، بل ينشأ غالباً عن محدودية توفر البيانات، أو نقص الخبرة، أو ضعف الإلمام ببعض التقنيات ونماذج الأعمال. أما صناديق الاستثمار المؤثر (Impact Funds) فهي صناديق استثمار تهدف إلى تحقيق منافع بيئية أو اجتماعية قابلة للقياس إلى جانب العوائد المالية. ويُقصد بـ رأس المال الخيري (Philanthropic Capital) التمويل القائم على المنح أو التمويل غير التجاري الذي تقدمه المؤسسات أو الجهات الخيرية، ويُستخدم عادة لدعم المشاريع في مراحلها المبكرة أو المساعدة الفنية أو تقليل المخاطر، بدلاً من تحقيق الربح.

8. الفرص القطاعية

يُبرز هذا القسم القطاعات ذات الأولوية ضمن التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT)، والتي يمكن للشركات من خلالها تحديد فرص عملية للاستثمار الأخضر. وتتوافق القطاعات المعروضة مع الأولويات الوطنية وتصنيفات التصنيف، وتعكس مجالات يمكن للاستثمارات الخضراء فيها أن تقلل التكاليف، وتُدير المخاطر، وتحسّن الوصول إلى التمويل.

الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

تُعد الاستثمارات المرتبطة بالطاقة[16] من أكثر الفرص الخضراء نضجاً وانتشاراً في الأردن بين الشركات والقطاعات الصناعية. فارتفاع تكاليف الطاقة والاعتماد على الوقود المستورد يجعل من تحسين الكفاءة وإنتاج الطاقة المتجددة في الموقع أمراً ذا أهمية خاصة للشركات التي تسعى إلى خفض النفقات التشغيلية وإدارة المخاطر طويلة الأجل.

الأثر القطاعي والمعايير المرجعية

يستند الأداء المثبت لهذا القطاع إلى دور صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة (JREEEF)، الذي نجح خلال الفترة 2015–2019 في تحقيق وفورات سنوية تجاوزت 57 غيغاواط/ساعة من الطاقة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 60,000[17] طن. وبناءً على هذا المسار، يُظهر تقرير التقييم للفترة 2024–2025 الصادر بالتعاون مع وكالة كوترا الكورية(KOTRA) انتقالاً متسارعاً نحو تدقيقات الطاقة الصناعية وتطبيقات أكثر تقدماً مثل المباني صفرية الطاقة.[18]

ويتعزز هذا التوجه من خلال المساهمة المحددة وطنياً للأردن (NDC 3.0 – 2025)، التي تستهدف رفع حصة الطاقة المتجددة إلى ما يصل إلى 50% بحلول عام 2035.[19]

الفرص الخضراء النموذجية للشركات

- تحسينات كفاءة الطاقة (مثل المحركات عالية الكفاءة، الغلايات، الضواغط، أنظمة الإضاءة، العزل الحراري، وخطوط الإنتاج)
- أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح للاستهلاك الذاتي
- أنظمة إدارة الطاقة وتقنيات المراقبة والمتابعة
- تحسين العمليات الإنتاجية لتقليل كثافة استهلاك الطاقة في التصنيع

لماذا هذه الاستثمارات مهمة للشركات

يمكن لهذه الاستثمارات أن تخفّض فواتير الكهرباء، وتُسهم في استقرار التكاليف التشغيلية، وتعزز القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية. وبالنسبة للعديد من الشركات، فإن وفورات الطاقة تنعكس مباشرة على تعزيز القدرة على سداد الالتزامات المالية وتقليل التعرض لارتفاعات تعرفة الطاقة في المستقبل.

لماذا تموّل البنوك هذه الأنشطة

تُعد مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة من أكثر المشاريع نضجاً وقابلية للقياس، كما أنها تتماشى بشكل متزايد مع التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT). وهذا يجعل تقييمها وتمويلها أسهل بالنسبة للبنوك ضمن أطر التمويل الأخضر، نظراً لوضوح نتائجها وإمكانية التحقق من أثرها.

[16] في إطار التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) ، تُصنَّف توليد الطاقة المتجددة وتحسينات كفاءة الطاقة ضمن أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ، مما يجعلها مؤهلة للحصول على تصنيف التمويل الأخضر وإدراجها ضمن تقارير المؤسسات المالية المتعلقة بالتمويل الأخضر.

[17] 17في إطار التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) ، تُصنَّف مشاريع توليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة ضمن أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ، مما يجعلها مؤهلة للتصنيف ضمن التمويل الأخضر وللإفصاح والتقارير الخاصة بالتمويل الأخضر التي تعدها المؤسسات المالية.

[18] Home Page – JREEEF

[19] Evaluation report on JREEEF renewable energy, efficiency programs launched

إدارة المياه ومياه الصرف الصحي

باعتباره من أكثر دول العالم شحاً في الموارد المائية، وضع الأردن قطاع المياه في صميم تحوله نحو الاقتصاد الأخضر، حيث استثمر ما يقارب 500 مليون دولار أمريكي خلال عام 2025 وحده لتعزيز الأمن المائي الوطني[20]. وتحت قيادة وزارة المياه والري، تركز هذه الاستثمارات الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية واسعة النطاق، وتوسعة خدمات الصرف الصحي، ودمج مصادر الطاقة المتجددة في مرافق المياه.

وبالنسبة للشركات، تمثل ندرة المياه خطراً تشغيلياً جوهرياً، إذ إن تزايد الضغوط على موارد المياه العذبة وارتفاع تكاليف الخدمات يجعل من إجراءات كفاءة استخدام المياه استراتيجية أساسية لضمان استمرارية الأعمال وإدارة التكاليف على المدى الطويل.

الأثر القطاعي والمعايير المرجعية

يمثل مشروع الناقل الوطني لتحلية ونقل المياه (العقبة–عمّان) نموذجاً بارزاً لهذا التحول نحو مصادر المياه غير التقليدية. ويُعد المشروع معلماً رئيسياً في البنية التحتية الوطنية، حيث يستهدف توفير قدرة إنتاجية سنوية تبلغ 300 مليون متر مكعب، بما يسهم في تلبية نحو 40% من الاحتياجات البلدية للمياه بحلول عام 2030.

ومن خلال الاستفادة من التمويل المشترك المقدم من الاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومنحة رائدة من الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climate Fund) لدمج مكون للطاقة الشمسية بقدرة 281 ميغاواط، يجسد المشروع نوعية الاستثمارات واسعة النطاق في الأمن المائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ التي يسعى التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) إلى دعمها.[21]

الفرص الخضراء النموذجية للشركات

- تطبيق عمليات ومعدات إنتاج عالية الكفاءة في استخدام المياه.
- الحد من فاقد المياه داخل العمليات الصناعية والتجارية.
- معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في التطبيقات غير المخصصة للشرب.
- تحسين العمليات التشغيلية لتقليل كثافة استهلاك المياه لكل وحدة إنتاج.

لماذا هذه الاستثمارات مهمة للشركات

تساعد العمليات الأكثر كفاءة في استخدام المياه على تقليل التعرض لانقطاعات الإمداد المائي والزيادات المستقبلية في التعرفة، كما تعزز المرونة التشغيلية للشركات. وفي القطاعات كثيفة الاستهلاك للمياه، يمكن أن يؤدي خفض استهلاك المياه أيضاً إلى تقليل تكاليف الطاقة المرتبطة بالضخ والمعالجة والتسخين، مما يسهم في تعزيز استقرار التدفقات النقدية على المدى الطويل.

لماذا تموّل البنوك هذه الأنشطة

يُعترف بشكل متزايد بمشاريع كفاءة استخدام المياه وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي باعتبارها أنشطة خضراء مؤهلة ضمن التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT). كما أن وضوح تعريفات الأهلية ومتطلبات التوثيق يساعد البنوك على تقييم هذه الاستثمارات بصورة أكثر فعالية، لا سيما عندما تُظهر المشاريع تخفيضات قابلة للقياس في استهلاك المياه، أو تحسيناً في الكفاءة، أو إعادة استخدام المياه المعالجة.

وتسهم البرامج الحكومية والبرامج المدعومة من الجهات المانحة أيضاً في الحد من العوائق الفنية والمالية من خلال دعم إعداد المشاريع، وإجراء دراسات الجدوى، وإثبات الأداء والنتائج المتوقعة. ويساعد ذلك على تعزيز الجدارة التمويلية للمشاريع المرتبطة بالمياه وزيادة قابليتها للحصول على التمويل.[22]

[20] https://unfccc.int/sites/default/files/2025-09/Jordan%20NDC%203.0%20Vision_final.pdf]

[21] 21أفاد تقرير بأن الأردن أنفق ما يقارب 500مليون دولار أمريكي على مشاريع وبرامج قطاع المياه خلال عام 2025، في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن المائي وتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية.

[22] 22يُعد مشروع الناقل الوطني لتحلية ونقل المياه (العقبة–عمّان) (AAWDCP) ، المدعوم من الصندوق الأخضر للمناخ (Green Climate Fund) ، نموذجاً بارزاً للاستثمارات الكبرى التي تجمع بين الأمن المائي والتكيف مع تغير المناخ. ويعكس المشروع نوعية الاستثمارات التي يدعمها التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) في مجالات البنية التحتية المستدامة والقدرة على الصمود المناخي.

إدارة النفايات والاقتصاد الدائري

يعترف التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) بأنشطة الحد من النفايات، وإعادة التدوير، واسترداد الموارد، وتحويل النفايات إلى طاقة، وأنشطة الاقتصاد الدائري باعتبارها أنشطة مستدامة بيئياً، نظراً لدورها في الحد من التلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ودعم التحول نحو نماذج إنتاج أكثر دائرية واستدامة.

تمثل إدارة النفايات تحدياً متزايداً من حيث التكلفة والتشغيل بالنسبة للشركات في الأردن، لكنها في الوقت نفسه توفر فرصة استثمارية واعدة عبر العديد من سلاسل القيمة. فمع تزايد كميات النفايات، وارتفاع تكاليف التخلص منها، وتطور المتطلبات السوقية والتنظيمية، تزداد الحوافز أمام الشركات لتقليل توليد النفايات، واستعادة المواد ذات القيمة، وتبني نماذج أعمال قائمة على مبادئ الاقتصاد الدائري.

الأثر القطاعي والمعايير المرجعية

يواجه قطاع إدارة النفايات في الأردن ضغوطاً متزايدة، حيث يتم توليد أكثر من مليوني طن من النفايات البلدية سنوياً[23]، في حين لا يزال أكثر من 90% منها يُتخلص منه في المكبات الصحية، وتبقى معدلات إعادة التدوير أقل من 10%[24]. وعلى الرغم من أن تغطية خدمات جمع النفايات في مدن مثل عمّان تتجاوز 90%، إلا أن النظام لا يزال يعتمد إلى حد كبير على نموذج خطي يقوم على الجمع والتخلص، مع اعتماد كبير على مواقع مثل مكب الغباوي.[25]

ولمواجهة هذه التحديات، أطلق الأردن عدداً من الأطر والسياسات الرئيسية، من بينها الإطار القانوني لإدارة النفايات[26] ورؤية التحديث الاقتصادي[27]، واللتان تهدفان إلى زيادة معدلات إعادة التدوير واسترداد النفايات العضوية بشكل ملحوظ بحلول عام 2034.[28]

وعند مقارنة الوضع الحالي بالممارسات العالمية الرائدة في مجال الاقتصاد الدائري، يتضح أن الأردن أحرز تقدماً في تطوير السياسات وتنفيذ المبادرات التجريبية، إلا أن هناك فجوات لا تزال قائمة في البنية التحتية، ومشاركة القطاع الخاص، وتطوير مشاريع استرداد القيمة من النفايات على نطاق واسع. وتبرز هذه التحديات في الوقت ذاته فرصاً كبيرة للاستثمار والتحول القطاعي نحو نماذج أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد.

الفرص الخضراء النموذجية للشركات

- الحد من النفايات وتحسين العمليات التشغيلية لتقليل فاقد المواد الخام والموارد.
- إعادة تدوير واسترداد البلاستيك، والورق، والمعادن، والمواد العضوية، والمنتجات الثانوية.
- مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة وإنتاج الغاز الحيوي[29]، حيثما كان ذلك مناسباً من الناحية الفنية والبيئية.
- حلول الاقتصاد الدائري المتوافقة مع هرم 9R[30]، بما في ذلك:
  - **الرفض وإعادة التفكير:** تجنب استخدام المواد غير الضرورية وإعادة تصميم العمليات والمنتجات.
  - التقليل: خفض توليد النفايات وتقليل استهلاك المواد والموارد.
  - **إعادة الاستخدام والإصلاح:** إطالة عمر المنتجات والمكونات من خلال إعادة استخدامها أو إصلاحها.
  - **التجديد وإعادة التصنيع:** استعادة المنتجات والمعدات وإعادتها إلى حالة تشغيلية فعّالة.
  - **إعادة التوظيف:** استخدام النفايات أو المنتجات الثانوية في تطبيقات جديدة ذات قيمة.
  - **إعادة التدوير:** استرداد المواد ومعالجتها لإعادة استخدامها في عمليات إنتاج جديدة.
  - **الاسترداد:** استرداد الطاقة أو الموارد من النفايات عندما لا تكون الخيارات الأعلى قيمة، مثل إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير، ممكنة من الناحية الفنية أو الاقتصادية.

---

[23] البنك الدولي، What a Waste 2.0: A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050، 2018

[24] مجلةMDPI) Sustainability) ، مقالات ودراسات حول إدارة النفايات الصلبة والاقتصاد الدائري في الأردن، 2023–2025.

[25] أمانة عمّان الكبرى، تقارير وبيانات إدارة النفايات البلدية، سنوات مختلفة.

[26] وزارة البيئة الأردنية، قانون الإطار لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020.

[27] حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، رؤية التحديث الاقتصادي،2023.

[28] وزارة البيئة الأردنية،)الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة (2015–2034 2015.

[29] في إطار التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) ، يتم تقييم مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة ومشاريع الغاز الحيوي استناداً إلى نوع التكنولوجيا المستخدمة، ومستوى الانبعاثات، وكفاءة التشغيل، والآثار البيئية على امتداد دورة الحياة، بما في ذلك مدى توافق المشروع مع التسلسل الهرمي لإدارة النفايات (الوقاية، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والاسترداد). وقد تُصنَّف بعض تقنيات معالجة النفايات ضمن أنشطة التحول بدلاً من الأنشطة الخضراء بالكامل، وذلك بحسب أدائها البيئي ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف البيئية طويلة الأجل.

[30] يعكس هرم 9 Rمبادئ الاقتصاد الدائري المعترف بها دولياً، والتي تعطي الأولوية لمنع توليد النفايات والحفاظ على قيمة الموارد والمنتجات لأطول فترة ممكنة، قبل اللجوء إلى خيارات المعالجة أو الاسترداد أو التخلص النهائي. ويهدف هذا النهج إلى تعظيم كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي عبر دورة حياة المنتجات والمواد.

لماذا تُعد هذه الاستثمارات مهمة للشركات؟

يمكن أن يؤدي تحسين إدارة النفايات إلى خفض تكاليف التخلص منها، وتقليل الحاجة إلى المواد الخام والمدخلات، وخلق مصادر إيرادات إضافية من خلال استرداد المواد القابلة للاستفادة. وبالنسبة للشركات الصناعية وشركات التصنيع والمعالجة، فإن تبني ممارسات الاقتصاد الدائري يعزز أمن سلاسل التوريد، ويقلل من التعرض لتقلبات الاستيراد، ويحسن الامتثال لمتطلبات الاستدامة التي يفرضها المشترون والأسواق التصديرية. وعلى المدى الطويل، تسهم هذه الإجراءات في ضبط التكاليف، وتعزيز المرونة التشغيلية، ورفع القدرة التنافسية.

لماذا تموّل البنوك هذه الأنشطة؟

أصبحت مشاريع الحد من النفايات، وإعادة التدوير، والاقتصاد الدائري تُصنَّف بشكل متزايد ضمن الأنشطة الخضراء أو أنشطة التحول المؤهلة وفق التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT)، خاصة عندما تُظهر نتائج قابلة للقياس في خفض النفايات أو التلوث أو استهلاك الموارد.

كما أن المشاريع التي تتمتع بتدفقات واضحة للمواد، أو تحقق وفورات في التكاليف، أو تولد إيرادات من المواد المستردة تكون أكثر قابلية للتقييم والتمويل من قبل البنوك، لا سيما عندما تكون مدعومة بدراسات جدوى أو عقود تشغيل وتسويق منظمة.

وتُصنّف الاستراتيجيات الوطنية إدارة النفايات والاقتصاد الدائري ضمن المجالات ذات الأولوية لمشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك سلاسل قيمة إعادة التدوير، ومرافق المعالجة المتكاملة، وحلول استرداد الموارد. وتحظى هذه الأولويات بالدعم من خلال التوجهات والسياسات الحكومية، والمساعدة الفنية، وفي بعض الحالات من خلال آليات التمويل المدمج وأدوات تقاسم المخاطر التي تساعد على خفض المخاطر الاستثمارية وتعزيز الجدارة التمويلية للمشاريع[31].

الصناعة والتصنيع

يعترف التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) بالأنشطة الصناعية التي تسهم في تحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وخفض الانبعاثات، ودعم عمليات الإنتاج الأنظف باعتبارها أنشطة مستدامة بيئياً أو متوافقة مع مسار التحول، وذلك نظراً للدور المحوري الذي يلعبه القطاع الصناعي في التخفيف من آثار تغير المناخ ودعم التحول الاقتصادي المستدام.

الأثر القطاعي والمعايير المرجعية

يمثل قطاع الصناعة والتصنيع إحدى أبرز الفرص ذات الأثر المرتفع للاستثمارات الخضراء في الأردن، نظراً لما تتسم به هذه الأنشطة من استهلاك كبير للطاقة والمياه والمواد الخام، إضافة إلى ما ينتج عنها من نفايات وانبعاثات. ولذلك فإن أي تحسينات في كفاءة العمليات الصناعية يمكن أن تحقق فوائد بيئية واقتصادية ملموسة.

وبالنسبة للشركات الصناعية، لم يعد تحديث العمليات الإنتاجية مرتبطاً فقط بخفض التكاليف التشغيلية، بل أصبح عاملاً رئيسياً في تعزيز القدرة التنافسية، والحفاظ على الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، والامتثال للمتطلبات البيئية والتنظيمية المتزايدة، فضلاً عن تحسين إدارة المخاطر التشغيلية وسلاسل التوريد.

ومع تزايد التوجهات العالمية نحو الإنتاج منخفض الكربون وكفاءة استخدام الموارد، تزداد أهمية الاستثمارات الصناعية التي تدعم التحول نحو نماذج إنتاج أكثر استدامة، بما ينسجم مع أهداف الأردن في مجالات المناخ والطاقة والتنمية الاقتصادية.

في الأردن، يحظى القطاع الصناعي بدعم تمويلي كبير من القطاع المصرفي. فقد ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي بشكل مطّرد من 3.48 مليار دينار أردني في عام 2021 إلى 3.86 مليار دينار أردني في عام 2023. ويعكس هذا النمو المستمر التزام القطاع المصرفي بدعم النمو الصناعي وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني[32].

[31] الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة 2015–2034) والخطة الوطنية للنمو الأخضر لقطاع النفايات (2021–2025)، تحدد هاتان الاستراتيجيتان الحد من النفايات، وإعادة التدوير، واسترداد الموارد، وتحويل النفايات إلى طاقة، وحلول الاقتصاد الدائري باعتبارها مجالات ذات أولوية لاستثمارات القطاع الخاص. كما تدعمان هذه المجالات من خلال تطوير الأطر والسياسات التنظيمية، وتعزيز نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل الموجه والمساعدة الفنية، بما يسهم في تحفيز الاستثمارات وتحسين الجدوى الاقتصادية للمشاريع المستدامة في قطاع النفايات.

[32] البنك المركزي الأردني

ويوفر هذا الحجم من التمويل التقليدي قاعدة قوية لدمج التمويل الأخضر ضمن الأنشطة الصناعية، حيث يمكن للمؤسسات المالية البناء على علاقاتها القائمة مع الشركات الصناعية لتوسيع تمويل المشاريع التي تستهدف كفاءة الطاقة، وكفاءة استخدام الموارد، والإنتاج الأنظف، وخفض الانبعاثات. كما يساهم ذلك في تسريع التحول نحو قطاع صناعي أكثر استدامة وقدرة على المنافسة، مع المحافظة على دوره المحوري في النمو الاقتصادي والتشغيل

الفرص الخضراء النموذجية للشركات

- استخدام الآلات والمعدات عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة وتحسين العمليات الإنتاجية.
- تطوير خطوط إنتاج أكثر كفاءة في استخدام الموارد بما يسهم في تقليل استهلاك المواد الخام والمياه.
- اعتماد تقنيات الإنتاج الأنظف التي تساهم في خفض الانبعاثات وتقليل النفايات.
- استرداد الحرارة المهدرة، وأنظمة إدارة الطاقة، وتقنيات مراقبة العمليات الإنتاجية.
- التحول إلى أنواع وقود أقل كثافة كربونية وكهربة العمليات الصناعية حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية الفنية والاقتصادية.

لماذا تُعد هذه الاستثمارات مهمة للشركات؟

يمكن أن يسهم تحديث العمليات الإنتاجية بشكل كبير في خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة المنتجات، وتعزيز موثوقية العمليات التشغيلية. وبالنسبة للمصنعين الموجهين نحو التصدير، أصبحت ممارسات الإنتاج الأكثر استدامة مطلباً تجارياً متزايد الأهمية، حيث يطلب المشترون بصورة متزايدة أدلة على خفض الانبعاثات، وكفاءة استخدام الموارد، وتحسين الأداء البيئي عبر سلاسل التوريد.

لماذا تموّل البنوك هذه الأنشطة؟

أصبحت مشاريع الكفاءة الصناعية والإنتاج الأنظف أكثر قابلية للتمويل ضمن أطر التمويل الأخضر وتمويل التحول، لا سيما عندما تكون التحسينات قابلة للقياس ومرتبطة بتوفير التكاليف أو زيادة الإنتاجية. كما أن التصنيف الواضح لهذه الأنشطة ضمن التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) يساعد البنوك على تقييم الأهلية ومتابعة الأداء، في حين تكون المشاريع المُعدة جيداً والتي تتضمن أهدافاً واضحة لتحسين الكفاءة أسهل في الدمج ضمن قرارات الإقراض التقليدية.

كما أن التطورات في الأسواق الدولية، بما في ذلك آلية تعديل الكربون على الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي(CBAM)[33]، تزيد من أهمية الشفافية المتعلقة بالانبعاثات واعتماد عمليات إنتاج أكثر كفاءة بالنسبة لبعض المنتجات الصناعية. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير، فإن تحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد يمكن أن يساعد في الاستجابة للمتطلبات السوقية المستقبلية والحفاظ على القدرة التنافسية، مع تعزيز فرص الحصول على التمويل الأخضر وتمويل التحول[34].

المباني والإنشاءات

يعترف التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) بالمباني عالية الكفاءة في استخدام الطاقة، ومشاريع إعادة تأهيل المباني الخضراء، واستخدام مواد البناء المستدامة باعتبارها أنشطة مستدامة بيئياً، نظراً لمساهمتها في التخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الآثار البيئية على امتداد دورة حياة المباني.

[33] آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) هي آلية أطلقها الاتحاد الأوروبي لربط بعض الواردات بمستوى الانبعاثات الكربونية المرتبطة بإنتاجها. وعلى الرغم من أن تطبيق متطلباتها يتم بشكل تدريجي، فإن المصدرين مطالبون بشكل متزايد بفهم وإدارة البصمة الكربونية لمنتجاتهم والاستعداد لمتطلبات الإفصاح المرتبطة بها.

[34] كما أن الشركاء التجاريين الدوليين يفرضون بصورة متزايدة متطلبات تتعلق بالإبلاغ عن الانبعاثات، وكفاءة استخدام الموارد والطاقة، والأداء في مجال الاستدامة للمنتجات الصناعية. ومن شأن تحسين كفاءة الإنتاج وخفض الانبعاثات أن يساعد الشركات على الحفاظ على نفاذها إلى الأسواق التصديرية، والاستعداد للمتطلبات التنظيمية المستقبلية، والحد من مخاطر الامتثال المرتبطة بالتجارة الدولية.

الأثر القطاعي والمعايير المرجعية

يمثل قطاع المباني والإنشاءات مجالاً عملياً وسهل الوصول للاستثمار الأخضر بالنسبة للشركات، لا سيما مالكي ومشغلي المباني التجارية والصناعية ومتعددة الاستخدامات. إذ يمكن أن يؤدي تحسين أداء المباني إلى تحقيق وفورات تشغيلية مباشرة، إلى جانب الحد من التعرض للزيادات المستقبلية في أسعار الطاقة ومتطلبات كفاءة الطاقة التي تزداد صرامة بمرور الوقت.

كما تسهم الاستثمارات في المباني الخضراء في تحسين راحة المستخدمين، ورفع قيمة الأصول العقارية، وتقليل تكاليف التشغيل والصيانة، مما يجعلها من أكثر مجالات الاستثمار الأخضر قدرةً على تحقيق منافع اقتصادية وبيئية ملموسة في الوقت ذاته.

حتى عام 2023، يُعد قطاع الإنشاءات أحد المحركات الرئيسية لسوق الائتمان في الأردن، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة له حوالي 8.01 مليار دينار أردني[35]. ويعكس هذا المستوى من التمويل الدور المحوري الذي يلعبه القطاع في النشاط الاقتصادي والتوسع العمراني.

الفرص الخضراء النموذجية للشركات

- أعمال التحديث لتحسين كفاءة الطاقة في المباني (العزل الحراري، النوافذ الموفرة للطاقة، وتحديث أنظمة التدفئة والتهوية والتكييف).
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح وأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية للمباني.
- استخدام أنظمة الإضاءة عالية الكفاءة وأنظمة إدارة الطاقة الذكية للمباني.
- تطبيق حلول كفاءة المياه في المباني التجارية، بما في ذلك التركيبات الموفرة للمياه وأنظمة إعادة الاستخدام.
- استخدام مواد بناء منخفضة الكربون أو ذات كفاءة عالية في استخدام الموارد في مشاريع الإنشاء الجديدة أو أعمال الترميم والتأهيل.

لماذا هذه الاستثمارات مهمة للشركات؟

تسهم المباني الموفرة للطاقة والمياه في خفض تكاليف المرافق، وتحسين راحة المستخدمين، وزيادة القيمة السوقية للأصول العقارية. وبالنسبة للشركات التي تمتلك أو تدير مرافق ومبانٍ، يمكن لهذه الاستثمارات أن تعزز استقرار التدفقات النقدية، وتقلل المخاطر التشغيلية طويلة الأجل، إلى جانب دعم الامتثال للمتطلبات المتزايدة المتعلقة بكفاءة الطاقة والمياه من قبل المستأجرين والمشترين والمؤسسات التمويلية.

لماذا تموّل البنوك هذه الأنشطة؟

تُعد أعمال تحسين كفاءة المباني ومشاريع البناء المستدام من الأنشطة الواضحة والقابلة للقياس، مما يجعلها مناسبة للتمويل الأخضر أو تمويل التحول ضمن إطار التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT). كما أن وجود مؤشرات أداء محددة، مثل خفض استهلاك الطاقة أو المياه، يدعم عمليات تقييم الأهلية، والمتابعة، وإعداد التقارير من قبل البنوك، مما يزيد من احتمالية الموافقة على تمويل المشاريع الجاهزة والمدروسة بشكل جيد.

النقل والتنقل

يعترف التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) بوسائل النقل منخفضة الانبعاثات، وتحسين كفاءة أساطيل النقل، والبنية التحتية الداعمة لها باعتبارها أنشطة مستدامة بيئياً أو متوافقة مع مسار التحول، وذلك نظراً لدورها في خفض الانبعاثات، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، ودعم أنظمة تنقل أكثر نظافة واستدامة.

الأثر القطاعي والمعايير المرجعية

تمثل أنشطة قطاع النقل فرصاً عملية للاستثمار الأخضر، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدير أساطيل مركبات، أو تقدم خدمات لوجستية، أو تعمل في عمليات التوصيل والتوزيع. ويسهم تحسين كفاءة النقل واستخدام تقنيات أقل انبعاثاً في خفض تكاليف التشغيل، وخاصة تكاليف الوقود والصيانة، إلى جانب تحسين موثوقية العمليات التشغيلية.

[35] البنك المركزي الأردني (Central Bank of Jordan).

كما أن التحول التدريجي نحو وسائل نقل أكثر كفاءة واستدامة يتيح للشركات تعزيز قدرتها التنافسية، والاستجابة للمتطلبات البيئية المتزايدة في سلاسل الإمداد، وتحسين أدائها في مجالات الامتثال والاستدامة.

يُعد تمديد اتفاقية محطة حاويات العقبة أحد أبرز المؤشرات المرجعية في القطاع، حيث تتضمن الاتفاقية استثماراً بقيمة 242 مليون دولار أمريكي يركز على تحديث البنية التحتية والأنظمة التكنولوجية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الاستثمار في تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2040، بما يعزز مكانة العقبة كمركز إقليمي رائد للنقل والخدمات اللوجستية يتمتع ببصمة كربونية منخفضة[36].

الفرص الخضراء النموذجية للشركات

- تحسين كفاءة الأسطول (مركبات موفرة للوقود، تحسين مسارات النقل، تدريب السائقين)
- التحول إلى مركبات أقل انبعاثاً، بما في ذلك المركبات الكهربائية أو الهجينة عند الإمكان
- إنشاء بنية تحتية لشحن المركبات داخل موقع العمل مرتبطة بالعمليات التشغيلية
- تحسين عمليات اللوجستيات والتتبع الرقمي لتقليل استهلاك الوقود ووقت التوقف
- حلول النقل المشترك أو الموحد

لماذا هذا مهم للشركات

تساهم إجراءات كفاءة النقل بشكل كبير في خفض تكاليف الوقود والصيانة، وتحسين موثوقية العمليات التشغيلية، وتقليل التعرض لتقلبات أسعار الوقود. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في اللوجستيات أو التوزيع أو تقديم الخدمات، فإن التحول إلى عمليات نقل أنظف وأكثر كفاءة يدعم أيضاً الامتثال لمتطلبات الاستدامة المتزايدة لدى العملاء وسلاسل التوريد.

لماذا تموّل البنوك هذه الأنشطة

يمكن تقييم استثمارات كفاءة النقل والأساطيل منخفضة الانبعاثات ضمن أطر التمويل الأخضر أو التمويل الانتقالي عندما تكون التحسينات قابلة للقياس ومرتبطة بتوفير في التكاليف أو خفض الانبعاثات. كما يدعم تصنيف JNGT البنوك في تقييم الأهلية، خاصة فيما يتعلق بتحديث الأساطيل، والبنية التحتية الداعمة، وتحسين الكفاءة التشغيلية ذات الاستخدامات التجارية الواضحة.

[36] Report Highlights Progress in Logistics, Transportation Sector Under Economic Modernization Vision

المكاسب السريعة للشركات: استثمارات خضراء منخفضة المخاطر

تحسين كفاءة الطاقة

استبدال أنظمة الإضاءة غير الموفرة، والمحركات، والمضخات، أو أنظمة التدفئة والتهوية والتكييف (HVAC) غير الكفؤة، بهدف خفض استهلاك الكهرباء وتقليل التكاليف التشغيلية.

أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح للاستهلاك الذاتي

تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح المباني التجارية أو الصناعية لتعويض فواتير الكهرباء وتعزيز استقرار التكاليف على المدى الطويل.

إجراءات كفاءة استخدام المياه

إصلاح التسربات، وتركيب أدوات وتجهيزات موفرة للمياه، وتحسين إدارة استخدام المياه في العمليات الإنتاجية أو التشغيلية، بما يسهم في خفض تكاليف المياه والطاقة المرتبطة بها.

خفض النفايات وممارسات إعادة التدوير

تحسين فرز النفايات، وتقليل فاقد المواد الخام، واسترداد المنتجات الثانوية ذات القيمة، بما يساهم في خفض تكاليف التخلص من النفايات ورفع كفاءة استخدام الموارد.

تحسين كفاءة أساطيل النقل

تحديث المركبات لتكون أكثر كفاءة في استهلاك الوقود، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الوقود والصيانة وتحسين الأداء التشغيلي للأساطيل.

لماذا ينجح هذا من منظور البنوك؟

تُعد هذه الاستثمارات مناسبة للتمويل المصرفي لأنها عادةً ما تتميز بقدرتها على تحقيق أثر قابل للقياس، ووفورات مالية يمكن التنبؤ بها، ووضوح في الأهلية ضمن أطر التمويل الأخضر. وهذا يجعلها ملائمة بشكل خاص لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن للبنوك تقييم المخاطر والعوائد بصورة أكثر دقة مقارنة بالمشاريع غير المعيارية أو عالية التعقيد.

عبر قطاعات الطاقة، والمياه، والنفايات، والصناعة، والمباني، والنقل، يسلّط التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) الضوء على مجموعة واسعة من الفرص العملية التي تمكّن الشركات من خفض التكاليف، وإدارة المخاطر، وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال الاستثمارات الخضراء. وعلى الرغم من اختلاف الفرص بين قطاع وآخر، إلا أنها تشترك في خصائص أساسية، أبرزها تحقيق مكاسب قابلة للقياس في الكفاءة، وتحسين استخدام الموارد، والانسجام مع أطر التمويل المعتمدة لدى البنوك.

ومن خلال التركيز على الإجراءات المرتبطة بكل قطاع على حدة، وإعداد مشاريع تُظهر بوضوح المنافع التشغيلية والمالية، تستطيع الشركات تعزيز جاهزيتها للحصول على التمويل الأخضر وتمويل التحول بشكل أكثر فعالية، بما يدعم انتقالها التدريجي نحو نماذج أعمال أكثر استدامة وكفاءة.

القسم التالي من هذا الدليل يشرح أدوات التمويل المتاحة في الأردن، وكيف يمكن للمؤسسات مواءمة مشاريعها مع حلول التمويل الأخضر المناسبة.

9. أدوات التمويل

نظرة عامة

يُعد التمويل أحد أهم الممكنات لتوسيع نطاق الاستثمارات الخضراء في الأردن. إذ إن وجود منظومة تمويل فعّالة تشمل القروض التجارية، ومنتجات التمويل الإسلامي، والتسهيلات الميسّرة، وبرامج المنح الموجهة، يلعب دوراً محورياً في تمكين الشركات من تبني ممارسات أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وأقل انبعاثاً، وأكثر استدامة بيئياً.

وفي السنوات الأخيرة، اتخذ البنك المركزي الأردني (CBJ)، بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية، خطوات مهمة لتشجيع المؤسسات المالية على توسيع عروض التمويل الأخضر. كما تحظى هذه الجهود بدعم من شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية التي توفر المساعدة الفنية وآليات تقاسم المخاطر لتعزيز الإقراض الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأكبر حجماً. ومن منظور الشركات، يتم الوصول إلى هذه المبادرات بشكل رئيسي عبر المنتجات المالية التقليدية التي تقدمها البنوك المحلية، ومؤسسات التمويل الإسلامي، ومؤسسات التمويل الأصغر.

التمويل بالملكية (التمويل القائم على الملكية)

يعني التمويل بالملكية أن يقوم المستثمر بتقديم رأس مال إلى شركة مقابل الحصول على حصة (نسبة) من الملكية. وعلى عكس القروض، لا يتطلب هذا النوع من التمويل سداداً ثابتاً أو تقديم ضمانات، لكنه ينطوي على مشاركة الأرباح المستقبلية، وأحياناً المشاركة في اتخاذ القرارات مع المستثمرين.

وبالنسبة لمعظم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، يُعد التمويل بالملكية أقل شيوعاً من القروض المصرفية، ويتطلب عادةً مستوى أعلى من الجاهزية، وشفافية في السجلات المالية، واستراتيجية نمو واضحة. ويكون هذا النوع من التمويل أكثر ملاءمة لـ:

- الشركات الناشئة والمشاريع في مراحلها المبكرة
- الأعمال المبتكرة أو سريعة النمو
- الشركات التي لا تمتلك ضمانات كافية للحصول على قروض مصرفية

من يقدم التمويل بالملكية في الأردن؟

في الأردن، يتم توفير التمويل بالملكية بشكل رئيسي من خلال صناديق الاستثمار ومنصات الاستثمار، وليس بشكل مباشر من البنوك. وتشمل هذه الجهات:

- Venture Souq و Middle East Venture Partners: وتقدمان رأس مال في المراحل المبكرة ومراحل النمو للشركات المبتكرة.
- منصات الاستثمار الوطنية مثل صندوق الاستثمار في الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة (ISSF)، وصندوق الاستثمار الرأسمالي الأردني (JCIF)، وصندوق استثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تستثمر في صناديق رأس المال المخاطر (Venture Capital) وصناديق الاستثمار الخاص (Private Equity) الداعمة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- مستثمرون ذوو التوجه التأثيري مثل Alfanar Venture Philanthropy، الذين يسعون لتحقيق عوائد مالية إلى جانب تحقيق نتائج اجتماعية أو بيئية.
- شركات استثمار إقليمية مثل Shorooq Partners، والتي تستثمر عبر قطاعات متعددة، بما في ذلك الشركات ذات الصلة بالاستدامة.

كيف يرتبط ذلك بالتمويل الأخضر

معظم المستثمرين في التمويل بالملكية في الأردن لا يُعدّون صناديق خضراء أو مناخية متخصصة. ومع ذلك، قد يستثمرون في الشركات التي تتبنى نماذج أعمال خضراء أو مستدامة عندما تتماشى هذه الأنشطة مع أهداف أوسع مثل الابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية، وخلق فرص العمل، وتحقيق الأثر التنموي. وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يدعم التمويل بالملكية نماذج الأعمال الخضراء والحلول المستدامة، حتى إذا لم يكن الاستثمار مصنفاً رسمياً كـ"تمويل أخضر" ضمن التصنيف.

وبناءً عليه، يُنظر إلى التمويل بالملكية باعتباره خياراً مكمّلاً ضمن منظومة التمويل الأخضر، وهو مناسب بشكل أكبر للمؤسسات القابلة للتوسع والتي تعتمد على الابتكار، وليس عادةً للاستثمارات الخضراء التقليدية القائمة على الأصول.

تمويـــل القـــروض والمنـــح

تمويل القروض والمنح

بالنسبة لمعظم المؤسسات في الأردن، تُعد القروض الوسيلة الأساسية والأكثر إتاحة لتمويل الاستثمارات الخضراء. ويُقصد بتمويل القروض في هذا الدليل الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية على أن يتم سدادها خلال فترة زمنية متفق عليها ووفق شروط محددة. ويشمل ذلك القروض التقليدية ومنتجات التمويل الإسلامي، والتي تختلف في هيكلها لكنها تؤدي الغرض نفسه المتمثل في تمويل استثمارات الأعمال.

تمويل القروض

تشكل المؤسسات المالية المحلية، بما في ذلك البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل الإسلامي، ومؤسسات التمويل الأصغر، القنوات الرئيسية للحصول على التمويل الأخضر في الأردن. وتقدم هذه المؤسسات مجموعة واسعة من المنتجات الائتمانية التي يمكن استخدامها لتمويل الاستثمارات المتوافقة مع التصنيف، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والحفاظ على المياه، وتقليل النفايات، والإنتاج الأنظف، والنقل المستدام.

على الرغم من أن القروض الخضراء قد تستفيد من بعض المزايا التفضيلية مثل فترات سداد أطول أو أسعار فائدة مخفضة من خلال ترتيبات تقاسم المخاطر، إلا أن إجراءات التقديم والموافقة عليها تبقى مماثلة لتلك الخاصة بتمويل الأعمال التقليدي. ومن منظور المنشأة، يتم الحصول على هذه المنتجات باعتبارها قروضاً مصرفية عادية أو منتجات تمويل إسلامي. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن عمليات التصنيف الداخلي الدقيقة وفحوصات الأهلية التي يجريها البنك غالباً ما تكون غير مرئية للمقترض، الذي قد لا يكون على دراية بالإجراءات الداخلية المتخصصة اللازمة لاعتماد القرض كقرض أخضر.

كما أن منتجات القروض الموضحة في هذا الدليل تُعد إرشادية وليست شاملة، حيث قد تقدم المؤسسات المالية منتجات إضافية أو مخصصة بحسب القطاع، ونوع المشروع، والملف المخاطر الخاص بالمنشأة.

المنح

يمكن أن تُكمل المنح التمويل القائم على القروض من خلال دعم الأنشطة التحضيرية أو المراحل المبكرة، مثل دراسات الجدوى، أو تدقيق الطاقة، أو المياه، أو المشاريع التجريبية، أو التقييمات الفنية. وفي بعض الحالات، قد تسهم المنح أيضاً في دعم جزئي للاستثمارات الرأسمالية، خصوصاً عندما تكون مرتبطة بأهداف تتعلق بالتجريب أو الابتكار.

عادةً ما تكون برامج المنح محددة بفترة زمنية، وتخضع لمعايير أهلية محددة، كما تعتمد على دورات التمويل الخاصة بالجهات المانحة أو التمويل العام. لذلك يُنصح المؤسسات الراغبة في الاستفادة من المنح بالاطلاع المستمر على أحدث المعلومات المتاحة، والتعامل مع المنح باعتبارها أداة تمويل مكملة، وليس مصدراً رئيسياً لتمويل الاستثمارات الخضراء.

إخلاء مسؤولية

تم جمع المعلومات الواردة حول المنتجات والخدمات المالية الخضراء المتاحة من قبل مستشاري Frankfurt School of Finance and Management من خلال مراجعات مكتبية موسعة، ومجموعات نقاش مركزة، ومشاورات فردية مع المؤسسات المالية، بالإضافة إلى استبيانات تم تنفيذها مباشرة مع هذه المؤسسات. وعلى الرغم من بذل أقصى الجهود لضمان الدقة والشمولية، فإن هذا التجميع لا يُعد قائمة شاملة بجميع المنتجات والآليات المالية الخضراء المتاحة في السوق الأردني.

تم جمع هذه البيانات باستخدام أفضل المصادر المتاحة، وسيتم تحديثها بشكل دوري لتعكس التطورات المستمرة في مشهد التمويل الأخضر في الأردن، وبما يتماشى مع التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT)، واستراتيجية التمويل الأخضر، ورؤية التحديث الاقتصادي (EMV)، والأولويات الوطنية.

أدوات التمويل الأخضر المتاحة في الأردن

يوضح الجدول أدناه أدوات التمويل التجاري الأكثر استخداماً للمشاريع الخضراء في الأردن، ولا سيما تلك المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولا يُقصد به أن يكون قائمة شاملة بجميع الأدوات المالية المتاحة في السوق.

التمويل التجاري (التقليدي)

رقم	أداة تمويلية	آلية العمل	متى يكون مناسباً؟
1	قرض بفائدة ثابتة	قرض بسعر فائدة ثابت وأقساط ثابتة طوال فترة القرض	عندما تكون المنشأة بحاجة إلى أقساط سداد يمكن التنبؤ بها وتخطيط مستقر للتدفقات النقدية.
2	قرض بفائدة متناقصة	تُحتسب الفائدة على الرصيد المتبقي من القرض، وبالتالي تنخفض إجمالي الفائدة مع مرور الوقت	للاستثمارات متوسطة إلى طويلة الأجل حيث يكون تقليل إجمالي تكلفة التمويل أمراً مهماً
3	تسهيل تمويل رأس المال العامل	تمويل قصير الأجل لدعم العمليات التشغيلية اليومية	عندما تكون هناك حاجة إلى سيولة لتشغيل الأنشطة الخضراء أو توسيعها
4	قرض أخضر مخصص لتمويل المشاريع البيئية	قرض يُقدَّم ضمن إطار التمويل الأخضر للبنك، وغالباً ما يتضمن شروطاً تفضيلية	عندما يستوفي المشروع معايير الأهلية الخضراء لدى البنك
5	التأجير التمويلي	يشتري البنك الأصل ثم يؤجره للمنشأة	عندما لا يُفضَّل تملك الأصل بشكل مباشر أو عند الرغبة في خفض التكاليف الاستثمارية الأولية
6	قرض مدعوم جزئياً	قرض يتم تقديمه بمعدلات فائدة أو أرباح مخفّضة نتيجة دعم من جهات عامة	عند استيفاء معايير الأهلية ضمن البرامج الوطنية أو البرامج المدعومة من الجهات المانحة
7	التمويل المشترك	تمويل مشترك بين أكثر من مُموِّل أو برنامج	عندما يتجاوز حجم المشروع الحد الائتماني لممول واحد

التمويل الإسلامي

رقم	أداة تمويلية	آلية العمل	متى يكون مناسباً؟
1	مرابحة	تقوم المؤسسة المالية بشراء الأصل وإعادة بيعه للعميل بسعر يشمل هامش ربح متفق عليه، ويتم سداده على شكل أقساط	لتمويل شراء معدات أو أصول محددة ومُعرّفة بشكل واضح
2	مساومة	مشابه لهيكل المرابحة، إلا أن هامش الربح لا يتم الإفصاح عنه	عندما تُعطى الأولوية للتفاوض على التسعير بدلاً من الشفافية الكاملة في التسعير
3	استصناع	تمويل تصنيع أو إنشاء أصل وفق مواصفات متفق عليها	عندما يتم إنشاء الأصل أو تصنيعه حسب الطلب
4	إجارة	يمتلك البنك الأصل ويؤجره للعميل مقابل دفعات دورية	عندما تفضل المنشأة استخدام الأصل دون امتلاكه بشكل فوري
5	إجارة منتهية بالتمليك	عقد تأجير ينتهي بنقل ملكية الأصل إلى العميل في نهاية مدة الإيجار	عندما يُفضَّل انتقال الملكية بشكل تدريجي مع مرور الوقت
6	مشاركة متناقصة	ملكية مشتركة بين البنك والعميل، مع تناقص حصة البنك تدريجياً	للاستثمارات طويلة الأجل التي تتمتع بتدفقات إيرادات مستقرة

توضيح مهم

تختلف أدوات التمويل الإسلامي عن أدوات التمويل التقليدي من حيث الهيكل، إلا أن كليهما يمكن استخدامه لتمويل نفس الاستثمارات الخضراء. وتعتمد الأهلية وتوفر هذه الأدوات على المؤسسة المالية والبرنامج التمويلي المعني.

جدول ملخص

الرقم	اسم المؤسسة	يوفر منتجاً تمويلياً أخضر	التصنيف	محور التركيز	تصنيف التمويل
1	البنك العربي	نعم	تجاري		قرض
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	نعم	إسلامي		أداة تمويل إسلامية
3	بنك الاتحاد	نعم	تجاري		قرض
4	بنك القاهرة عمان	نعم	تجاري		قرض
5	كابيتال بنك	نعم	تجاري	N/A	قرض
6	كابيتال للتأجير التمويلي	نعم	تجاري		قرض
7	بنك الإسكان	نعم	تجاري		قرض
8	البنك الأهلي الأردني	نعم	تجاري		قرض
10	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	نعم	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة		منحة
11	صندوق حماية البيئة	نعم	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة		منحة
12	البنك الإسلامي الأردني	نعم	إسلامي		أداة تمويل إسلامية
13	البنك الأردني الكويتي	نعم	تجاري		قرض
14	صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	نعم	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة		منحة
15	صندوق المرأة	نعم	تجاري		قرض
16	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	نعم	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة		منحة
17	تمويلكم	نعم	تجاري		قرض

الطاقة المتجددة | كفاءة الطاقة | المباني الخضراء | الحد من النفايات | المركبات الكهربائية

الفرصة الخضراء

الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

نوع المنتج	المؤسسة	تفاصيل المنتج
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	بنك الاتحاد	المنتج: **قرض المستقبل الأخضر (برنامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية)** مجالات التركيز: **كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة، والتقنيات الخضراء.** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 2 مليون دولار أمريكي لكل عميل؛ تُحدَّد الشروط من قبل البنك** أهلية العميل: **الشركات الصغيرة والمتوسطة (أقل من 250 موظف)**
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	بنك القاهرة عمان	اسم المنتج: **برنامج صديق للبيئة** مجالات التركيز: **كفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة، والتقنيات الخضراء** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 2 مليون دولار أمريكي؛ شروط مرنة، عادةً حتى 5 سنوات** أهلية العميل: **الشركات الصغيرة والمتوسطة (أقل من 250 موظف)**
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	البنك الأردني الكويتي	اسم المنتج: **برنامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة** مجالات التركيز: **رأس المال العامل والأصول لمشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 4 مليون دينار أردني؛ تُحدد الشروط بناءً على التدفقات النقدية (سنتان سماح)** أهلية العميل: **جميع المؤسسات العاملة في الأردن**
التمويل الإسلامي	البنك الإسلامي الأردني	اسم المنتج: **شمسنا** مجالات التركيز: **أنظمة الطاقة الشمسية (PV) وسخانات المياه** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 100% من التكلفة (رهناً بحد أقصى 50% من عبء المديونية)** أهلية العميل: **الأفراد، الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات**
المنح / التمويل الميسر	صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	اسم المنتج: **القروض المدعومة وتغطية الفائدة** مجالات التركيز: **مشاريع الطاقة المتجددة ومنتجات توفير الطاقة في مختلف القطاعات** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **تغطية أسعار الفائدة و/أو دعم القروض** أهلية العميل: **الشركات الصغيرة والمتوسطة، والأسر، والبلديات**
المنح / التمويل الميسر	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	اسم المنتج: **منح المطابقة لكفاءة الطاقة والتحديث** مجالات التركيز: **كفاءة الطاقة وتحديث المعدات الصناعية** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **من 150,000 إلى 500,000 دينار أردني؛ حتى 50% من التكلفة** أهلية العميل: **الشركات الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)**
التمويل متناهي الصغر	صندوق المرأة	اسم المنتج: **قرض طاقتي للطاقة الخضراء** مجالات التركيز: **سخانات المياه الشمسية والعزل الحراري** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **من 250 إلى 10,000 دينار أردني؛ من 4 إلى 5 سنوات** أهلية العميل: **المشاريع متناهية الصغر والصغيرة**

الفرصة الخضراء

إدارة الموارد المائية وإدارة النفايات

نوع المنتج	المؤسسة	تفاصيل المنتج
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	بنك الإسكان	اسم المنتج: **التمويل للطاقة المتجددة والتمويل الأخضر (برنامج البنك المركزي الأردني)** مجالات التركيز: **إعادة تدوير النفايات، ترشيد استهلاك المياه، التقنيات والمباني الخضراء** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 4 مليون دينار أردني؛ حتى 10 سنوات (سنتان سماح)** أهلية العميل: **جميع القطاعات باستثناء التجارة والعقارات**
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	بنك الاتحاد	اسم المنتج: **الإقراض القطاعي (برنامج البنك المركزي الأردني)** مجالات التركيز: **تمويل موجه لقطاعات محددة** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 3 مليون دينار أردني؛ حتى 10 سنوات (سنتان سماح)** أهلية العميل: **الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية**
التأجير التمويلي	كابيتال للتأجير التمويلي	اسم المنتج: **مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر** مجالات التركيز: **تقنيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 2 مليون دولار أمريكي لكل عميل؛ الشروط غير محددة** أهلية العميل: **المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مزودو خدمات الطاقة، والأسر**
المنح / التمويل الميسر	صندوق حماية البيئة	اسم المنتج: **المنح البيئية** مجالات التركيز: **الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، والاقتصاد الدائري** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **المبلغ غير محدد (منح وتمويل مشترك)** أهلية العميل: **المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية**

الفرصة الخضراء

وسائل النقل المستدامة (المركبات الكهربائية والهجينة)

نوع المنتج	المؤسسة	تفاصيل المنتج
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	البنك العربي	اسم المنتج: **قرض السيارات (السيارات الهجينة والكهربائية)** مجالات التركيز: **المركبات الهجينة والكهربائية** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 100,000 دينار أردني (جديدة) / 70,000 دينار أردني (مستعملة)؛ حتى 8 سنوات** أهلية العميل: **الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الأساطيل**
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	البنك الأهلي الأردني	اسم المنتج: **برنامج مشروعي الأخضر** مجالات التركيز: **التنقل الكهربائي، خطوط الإنتاج، الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **مُصمَّم حسب الاحتياجات؛ سداد مرن (سنة سماح واحدة)** أهلية العميل: **قطاعات متنوعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة**
التمويل متناهي الصغر	تمويلكم	اسم المنتج: **التمويل الأخضر – قطاع الأعمال** مجالات التركيز: **أدوات توفير الطاقة، والألواح الشمسية، والمركبات الكهربائية** الحد الأقصى للتمويل وشروطه: **من 1,000 إلى 75,000 دينار أردني، بفترة سداد تتراوح بين 6 و48 شهراً** أهلية العميل: **المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**

الفرصة الخضراء

المباني المستدامة والعقارات

Product Type	Institution	Product Details
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	البنك الأهلي الأردني	اسم المنتج: **تمويل الممتلكات العقارية المستدامة** مجالات التركيز: **اقتناء العقارات الخضراء والبنية التحتية** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **مُصمَّم حسب الاحتياجات؛ حتى 7 سنوات (سنة سماح واحدة)** أهلية العميل: **قطاعات متنوعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة**
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	البنك الأردني الكويتي	اسم المنتج: **مرفق الاستثمار الأوروبي للانتقال الأخضر (GTF)** مجالات التركيز: **العمل المناخي: النقل، المباني، الاقتصاد الدائري** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **45 مليون دولار (إجمالي المرفق)؛ من 2 إلى 10 سنوات (سنتان سماح)** أهلية العميل: **المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات متوسطة الحجم (أقل من 3,000 موظف)**
التمويل بالدَّين / القروض (التجارية والمدعومة)	بنك الإسكان	اسم المنتج: **البرنامج الأخضر (الصندوق العربي)** مجالات التركيز: **الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، والحفاظ على المياه في القطاع الخاص** الحد الأقصى للتمويل والشروط: **حتى 2 مليون دولار أمريكي لكل عميل؛ حتى 5 سنوات** أهلية العميل: **الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة**

10. الخاتمة: تحويل الفرص الخضراء إلى إجراءات عملية

يشهد انتقال الأردن نحو اقتصاد أكثر خضرة ومرونة خلق فرصاً ملموسة للمؤسسات عبر مختلف القطاعات. ومع إدخال التصنيف الوطني الأخضر الأردني (JNGT) وتوسع عروض التمويل الأخضر من قبل البنوك، ومؤسسات التمويل الإسلامي، والجهات الداعمة العامة، أصبحت لدى الشركات مسارات أوضح للاستثمار في مجالات كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وإدارة المياه، وتقليل النفايات، والإنتاج الأنظف، والنقل المستدام.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لا ينبغي النظر إلى الاستثمارات الخضراء باعتبارها عبئاً تنظيمياً، بل كقرار استراتيجي للأعمال. إذ تحقق العديد من المشاريع الخضراء منافع ملموسة تشمل خفض التكاليف، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتقليل التعرض للمخاطر المستقبلية المرتبطة بالموارد والمناخ. وعند مواءمتها مع أدوات التمويل المتاحة في السوق الأردني، يمكن تنفيذ هذه الاستثمارات بطريقة مجدية مالياً وقابلة للتوسع.

وقد صُمم هذا الدليل ليكون مرجعاً عملياً يساعد المؤسسات على:

- فهم ما يُصنف كـ "أخضر" ضمن الإطار الناشئ في الأردن
- تحديد الفرص القطاعية المرتبطة بأنشطتها
- التعرف على أدوات التمويل المتاحة ومقدميها
- التفاعل بشكل أفضل مع المؤسسات المالية

ومع استمرار تطور التمويل الأخضر في الأردن، يُشجَّع قطاع الأعمال على استخدام هذا الدليل كنقطة انطلاق، إلى جانب الحوار المستمر مع البنوك ومقدمي التمويل والمؤسسات الداعمة، من أجل هيكلة مشاريع تحقق التوازن بين الاحتياجات التشغيلية والأهداف البيئية.

ومن خلال اتخاذ خطوات واعية واستباقية اليوم، يمكن لمؤسسات الأعمال الأردنية أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو المستدام، وتقوية مرونة الاقتصاد، والمساهمة في تحقيق الأهداف البيئية والتنموية طويلة الأمد للمملكة.

11. الملحقات:

الملحق (أ): الموارد والأدوات

» غرفة صناعة عمّان (ACI) (2025). منصة "Waste to Worth": قصص نجاح للصناعات التي اعتمدت حلول الاقتصاد الدائري/الأخضر.

متاح عبر: https://www.wastetoworth.jo/en/success-stories/ تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» البنك المركزي الأردني (CBJ)، استراتيجية التمويل الأخضر 2023–2028.

متاح عبر: https://www.cbj.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/FINAL_-_Green_Finance_Strategy_-_English_Version_-_10_Nov_2023.pdf تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» البنك المركزي الأردني ووزارة البيئة 2026. التصنيف الوطني الأخضر الأردني.

متاح عبر: cbj.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Financial_Stability_/ENG_Jordan_National_Green_Taxonomy_FINAL-1.pdf تم الاطلاع: 31 يناير 2026

» بنك تنمية المدن والقرى (CVDB) دون تاريخ. مسار العميل – خدماتنا [فيديو].

متاح عبر: https://www.cvdb.gov.jo/en/bank-library/videos-customer%E2%80%99s-journey-our-services تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» CVDB وأمانة عمّان الكبرى (GAM) دون تاريخ. مرصد البلديات ومرصد عمّان الحضري – بيانات للمستثمرين.

متاح عبر: https://media.ammancity.gov.jo/En/List/Amman_Urban_Observatory تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) دون تاريخ. عملية خطوة بخطوة لمشاريع اختيار التكنولوجيا: مصر/NBE.

متاح عبر: https://ebrdgeff.com/egypt-nbe/how-to-apply/step-by-step-process-for-technology-selector-projects/ تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) دون تاريخ. أداة اختيار التكنولوجيا: الأردن.

متاح عبر: https://ebrdgeff.com/jordan/ تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) دون تاريخ. مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF): الأردن.

متاح عبر: https://ebrdgeff.com/jordan/ تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» حكومة الأردن 2023). رؤية التحديث الاقتصادي (2023–2025.

متاح عبر: https://www.vision.jo تم الاطلاع: 16 أبريل 2026

» أمانة عمّان الكبرى (سنوات مختلفة). تقارير وبيانات إدارة النفايات الصلبة.

متاح عبر: https://www.ammancity.gov.jo تم الاطلاع: 16 أبريل 2026

» منصة الصناعة الخضراء (دون تاريخ). مركز دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

متاح عبر: https://www.greenindustryplatform.org/sme-support-centre تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» صندوق دعم الصناعة (الأردن) (دون تاريخ). الموقع الرسمي.

متاح عبر: https://industrialfund.jo/ تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) دون تاريخ. I-GO Assistant.

متاح عبر: https://igosolution.org تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» (MDPI Sustainability (2023–2025). مقالات حول إدارة النفايات الصلبة والاقتصاد الدائري في الأردن.

متاح عبر: https://www.mdpi.com/journal/sustainability تم الاطلاع: 16 أبريل 2026

» وزارة البيئة الأردنية 2015). الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة (2015–2034.

متاح عبر: http://www.moenv.gov.jo تم الاطلاع: 16 أبريل 2026

» وزارة البيئة الأردنية 2020). قانون إطار إدارة النفايات رقم 16 لسنة 2020.

متاح عبر: http://www.moenv.gov.jo تم الاطلاع: 16 أبريل 2026

» مشروع تعزيز فرص العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (GIZ). أدوات الإنتاج الأنظف وكفاءة الموارد (RECP) المتنوعة.

متاح عبر: https://www.giz.de/en/projects/employment-oriented-msme-development تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025▪ GIZ مشروع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجه نحو التوظيف.

متاح عبر: https://www.giz.de/en/projects/employment-oriented-msme-development تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» المنتدى الأخضر

متاح عبر: https://www.thegreenforum.org تم الاطلاع: 10 نوفمبر 2025

» البنك الدولي 2018. What a Waste 2.0: A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050.

متاح عبر: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30317 تم الاطلاع: 16 أبريل 2026